تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها

جمال حامد علي هندي

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التجارب العالمية والعربية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك لدورها الرئيس في خلق فرص عمل وتنمية الاقتصاد القومي، واقتراح عدد من المحاور لدراسة تنمية وتطوير هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في خلق فرص للعمل وتنمية الاقتصاد القومي في ليبيا من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة هي هدف بالغ الأهمية ويحتل أهمية كبرى لدى صناع القرار في معظم دول العالم، وأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية.

Abstract:

This study aimed to highlight the most important international and Arab experiences in the field of SME development and its role in creating job opportunities and developing the national economy and proposing a number of axes to study the development of this important sector and maximize its role in creating job opportunities and developing the national economy in Libya. The study found that the development of small and medium enterprises is a very important goal and is of great importance to the decision-makers in most countries of the world, and that small and medium enterprises play an important role in the death New jobs and increase production capacity.

أولاً: مقدمة الدراسة:

أن أغلب الدول المتقدمة اولت اهتماما كبيرا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتي أصبحت تلك المشروعات هي العمود الفقري لاقتصاداتها. في حين نجد أن أغلب الدول النامية التي أغفلت العناية بمشروعاتها الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية لا حصر لها، ومن أبرزها ارتفاع نسبة البطالة ومعدل الفقر، وكذلك عدم الاستقرار الوظيفي.

أي يمكننا القول بأن اغفال الدول النامية للدور الهام لمشروعاتها الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة التنافسية المحلية والعالمية، أدي إلي

اتساع الفجوة بين حركة النشاط الاقتصادي لهذه الدول والدول المتقدمة.

فيما يتعلق بالشأن الليبي، فان هناك دراسة حديثة أجريت علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا في عام ٢٠١٤، من أبرز نتائجها، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تواجه عدة صعوبات من أهمها: نقص الموارد المالية الخاصة بتشجيع الابتكار، اضافة إلي عدم وجود ثقافة الابتكار في المؤسسات التعليمية الليبية، تليها نقص المهارات في إدارة الابتكار.

لذلك السبب رأيت بأن التطرق إلي تجارب الدول الناجحة في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف يكون أحد العوامل التي تساعد الدول النامية ومن بينهم ليبيا في تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة علي أسس علمية، وتنمية وتطوير المشروعات القائمة.

١. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، والمتمثل في إصدار القرارات والتشريعات التي تساهم في مساعدة ومساندة المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك انعقاد الندوات والمؤتمرات، إلا أن هذه المشروعات مازالت لا تحقق الإسهامات المتوقعة منها كمصدر فعّال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في ليبيا.

ونظراً لما تتعرض له هذه المشاريع من مشاكل وصعوبات متمثلة في قصور دور الجهات المعنية بتنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة سواءً كانت حكومية أو غير حكومية، لذا بات من الضروري تحديد آليات عملية لمساعدتها على تخطي هذه الصعوبات والمشاكل، وبالتالي فإن هذه الدراسة ركزت على عرض أهم الآليات التي اعتمدتها بعض الدول والتي تعمل على دعم ومساندة هذه المشروعات وذلك من خلال الاسترشاد بتجارب بعض الدول في هذا المجال.

٢. فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية وفرضية بديلة هما:

أ. الفرضية الأساسية: أن أهم التجارب العالمية والعربية يمكن الاستفادة منها في دعم تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في البيئة الليبية.

ب. الفرضية البديلة: أن أهم التجارب العالمية والعربية لا يمكن الاستفادة منها في دعم تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في البيئة الليبية

٣- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي تحقيق أربعة أهداف أساسية هي:

أ- يكمن الهدف الاساس لهذه الورقة في دراسة فاحصة لأهم تجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة التي إرتكزت على قاعدة عريضة من المشروعات

الصغرى والمتوسطة.

ب- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إقتصاديات بعض الدول والواقع الليبي وإبراز دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- إظهار مكانة المشروعات الصغرى والمتوسطة في إقتصاديات الدول النامية وما تحققه من تطور وتنمية في شتى المجالات.

د- إقتراح بعض الحلول للمشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الواقع الاقتصادي الليبي.

٤- أهمية الدراسة:

بالنسبة للعلم: تتلخص أهمية الدراسة من الناحية العلمية في:

- أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في إقتصادات الدول، فهي رافعة أساسية من روافع التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل لعدد كبير من أفراد المجتمع ورفع مستوى دخل الفرد.
- المكانة التي إحتلتها المشروعات الصغرى والمتوسطة في الدول النامية الرائدة في هدا المجال في برامج وخطط التنمية الاقتصادية الوطنية لتلك الدول وخصوصاً بعد الإخفاق الذي عانت منه معظم هذه الدول في تجاربها مع المشروعات الكبرى.

بالنسبة للمجتمع:

مساعدة القائمين على التخطيط الحكومي وإدارة القطاعات الاقتصادية على معرفة الاسباب الكامنة وراء الإخفاقات في التجربة الليبية ومواطن الضعف فيها وإمكانية معالجتها وإستخلاص العبر والدروس المستفادة من التجربة الليبية وتجارب الدول الرائدة في هدا المجال.

بالنسبة للباحث:

تتمثل أهمية الدراسة بالنسبة للباحث في إثراء وتوسيع وتنمية مداركه وتعزيز خبراته في مجال التنمية الاقتصادية وخصوصاً في ما يختص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في توسيع قاعدة الملكية وتنويع الدخل وإنعكاسها على مستوى الرفاهية والتطور للفرد والمجتمع في ليبيا.

٥- منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحثان لإنجاز هده الورقة البحثية على المنهج الوصفي الاستقرائي كمنهج للبحث العلمي لإنجاز الورقة من خلال دراسة مسحية لإستقراء الفكر الاقتصادي المتعلق بموضوع الدراسة ممثلاً في البحوث العلمية والورقات البحثيه التي أعدت لتقييم تجارب الاخرين في مجال التنمية الاقتصادية وخصوصاً في إطار المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومن تم الاعتماد على أسلوب البحث الوصفي لتوصيف بعض التجارب

الرائدة كظاهرة محل البحث وتقييمها وبلورتها في شكل توصيات لتكون أرضية مناسبة للاستفادة منها من قبل متخذي القرار في القطاع الاقتصادي والصناعي ووضع خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا.

٦- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الكمية للبحث والتي ستتحدد بما هو متاح من الفكر الاقتصادي المتاح الذي تناول تجارب عدد من الدول النامية والمتقدمة الرائدة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية بالإضافة الي بعض ما توفر من دراسات بحثيه حول التجربة الليبية.

٧ - الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكل دراسة بحثية تناولت موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة للبلدان من زوايا متعددة سواء من حيث الفرص والآفاق أو من حيث المشاكل والمعوقات وتناول التجارب الفردية المتميزة والرائدة لبعض الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، وهي ووفقاً لما أتيح للباحث تتمثل في الآتي:

١. دراسة (حفناوي وذكرالله، ٢٠١٣):

وقد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان (صيغ الاستثمار في الفكر الاقتصادي الاسلامي ودورها في تمول المشروعات الصغيرة)، وقد أشارت الدراسة الي أن طبيعة المشروعات الصغيرة تتصف بالضعف مقارنة بالمشروعات الكبيرة بسبب ضعف رؤوس أموالها، وهو ما يستدعي الاهتمام ببدائل تمويلية تساعدها على القيام بدورها بشكل فاعل وقد تناولت بعض أدوات التمويل الاسلامي، وقد توصلت الدراسة الي إنخفاض نسبة التمويل التي تحصل عليها المشروعات الصغرى مقارنة بالمشروعات الكبرى من المؤسسات المصرفية، يتوقف نجاح المشروعات الصغرى في لعب دورها التنموي على وجود إطار تشريعي يحميها ويوفر لها آليات الدعم المناسبة، الي جانب ضعف التقنية في الدول النامية من أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وأن توطين التكنولوجيا الحديثة يوفر لهذه المشروعات على المنافسة بمنتجاتها في الدول الاخرى. هدا وقد أوصى الباحثان بضرورة العمل على إيجاد آلية محددة تدعم وتساند المشروعات الصغرى لتلعب دورها التنموي بنجاح، الي جانب العمل على تسويق منتجات هذه المشروعات وحمايتها من المنافسة الحادة، كذلك توفير الضمانات اللازمة لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والعمل على مساعدتها في حالات التعثر.

٢. . دراسة (صالح، ٢٠٠٩):

بعنوان، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، وقد سعت الدراسة للبحث في أوضاع المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل عام وفي ليبيا

بشكل خاص للتعرف على واقع هذا النوع من المشروعات وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، وقد استنتج الباحثان بأن ضعف التمويل المتاح لهذ المشروعات كان وراء ضعف قدرتها على استيعاب العدد المناسب من العاملين، إحجام المؤسسات المالية عن تمويل هذه المشروعات بسبب ضعف الضمانات وضحالة المؤسسات الحكومية المقدمة لها، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة العمل على بناء نظام تمويل جديد لتمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة، تحديث التشريعات البيروقراطية النافذة التي تعرقل إجراءات الترخيص لها بتشريعات جديدة تشجع على الإستثمار في هدا النوع من المشروعات.

٣. . دراسة (هيئة سوق الأوراق المالية الليبي):

دراسة صادرة عن هيئة سوق المال في ليبيا بـ عنوان (سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة) وقد أهتمت هذه الدراسة بمعرفة وتتبع تطور فكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا والصعوبات التي واجهتها ودورها في إستيعاب القوى العاملة والتوظيف وخصوصاً في ضل توقعات الحكومة الليبية بناءً على تقديرات جاءت في دراسة أعدتها الحكومة لسنة ٢٠٠٧ بعنوان " رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية " توقعت بأن تستوعب ٨٠% تقريباً من حجم الباحثين عن العمل في ليبيا، هذا وقد خلصت دراسة هيئة السوق الليبي الي إحجام المستثمرين على الإستثمار في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة، كذلك ضعف خبرة الشركات الصغرى والمتوسطة في التعامل مع سوق الأوراق المالية، في المقابل أوصت الدراسة بمنح تسهيلات للمستثمرين الجدد للنهوض بمشروعاتهم كالإعفاءات الضريبية والجمركية، الي جانب الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وخصوصاً تلك الدول التي تتشابه مع الواقع الليبي من حيث العادات والتقاليد والوضع الاقتصادي والإجتماعي.

٤. دراسة (الورفلي، ٢٠٠٦):

وهي دراسة بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموحات) وقد هدفت هذه الدراسة الي إلقاء الضوء على واقع التجربة الليبية في هذا النوع من المشروعات والمشاكل والعوائق التي تحول دون نموها وتطورها، وقد اقترحت الباحثة آلية للنهوض بهذا النوع من المشروعات من خلال منظومة قانونية وتوفير الخدمات المساندة لها، تحفيز القطاع الخاص "الأهلي" لاستيعاب العمالة الوطنية وإخضاع الشباب لدورات تدريبية في الداخل والخارج للرفع من كفاءتهم وتنمية مهاراتهم بما يخدم متطلبات هذه المشروعات.

٥. دراسة (راتول، وهيبة، ٢٠٠٦):

جاءت هذه الدراسة تحث عنوان (بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة) وقد بحثت هذه الدراسة في أهم مقومات التطور

في تجارب الدول الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تناولت الدراسة الموضوع من حيث النشأة والمفهوم والخصائص والأهمية، تم التعرض لدراسة أهم التجارب الرائدة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب نجاحها، وقد استنتج الباحثان عدة نتائج أهمها : التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة من أجل دعم هدا القطاع من خلال الجهات ذات العلاقة، كذلك المعرفة الجيدة بظروف الدولة والواقع والمجتمع والدراسة المتعمقة لها، تم وضع السياسات والتشريعات التي تناسب مع ظروف الدولة لتشجيع هدا القطاع. هذا وقد أوصت الدراسة تحسين البيئة المؤسساتية الداعمة لهذا القطاع وخلق التكامل بين القطاع الخاص والعام، الإهتمام بتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم المعارض لها بواسطة الدولة.

٦. . دراسة (الإبراهيمي، ٢٠٠٦):

وعنونة الدراسة بـ (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشاكل التمويل)، وقد ركزت هذه الدراسة على أحد الجوانب المهمة ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو جانب التمويل والمستجدات المعاصرة وأهم أدوات التمويل لهذا النوع من المشروعات في عالمنا المعاصر، ومن أبرز ما خلصت إلية الدراسة من نتائج أن مشكل التمويل لا يزال عائقاً حقيقياً أمام اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تقييم المركز الائتماني للمشروع في حالة الافتراض وكذلك الضمانات، الي جانب ضعف الاهتمام بدعم المشروعات وتسويق منتجاتها. هذا وقد أوصى الباحث تقديم الدعم والإسناد للمشروعات فيما يخص الإعفاءات الضريبية والجمركية، الاستعانة بالتجارب العالمية والإسترشاد بها ودور المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم التنمية.

٧. . دراسة (سليمة، ٢٠٠٦):

هذه الدراسة جاءت تحث عنوان (تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة) وقد هدفة الباحثة في دراستها لإبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات والمشاكل التي تعترضها تم تناول بعض التجارب لهدا النوع من المشروعات في بعض الدول النامية وهي الهند ومصر وسلطنة عمان، وقد خلصت الباحثة الي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية يمكن أن تحقق ما لا تستطيع أن تحققه الصناعات الكبيرة إذا توفر لها الدعم اللازم، إعادة النظر في نوعية الوثائق والضمانات التعجيزية التي تطلبها المصارف عند تمويل هذه المشروعات.

٨. دراسة (قنطقجي، ٢٠٠٣):

وهي دراسة بعنوان (تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم : دراسة مقارنة بين التجربتين الإيطالية والسورية)، وقد إعتمدت هذه الدراسة على إجراء نوع من المقارنة بين التجربتين في مجال تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد خلصت

الدراسة الي دعم وتطوير دور المنظمات المهنية كالغرف الصناعية والحرفية والتجارية والنقابات العمالية لتعمل بشكل علمي وخصوصاً في لعب دور الضامن لدى المصارف في ما يخص الإئتمان على خطى التجربة الإيطالية، كذلك منح فترات الإعفاء الضريبي لهذه المشروعات وتمديد فترات السداد حسب نوعيتها.

ثانياً: تجارب بعض الدول العالمية في مجال تنمية المشروعات الصغرى وتطويرها:

إن الهدف من استعراض بعض التجارب لعدد من دول العالم في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، هو الاستفادة من هذه التجارب لتنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة، ولدراسة هذه التجارب نجد أن هناك العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال منها تجربة الاتحاد الأوروبي، فلقد عزز الاتحاد الأوروبي من نشاطاته بكثافة في سبيل تنمية المشاريع الصغرى، وسهولة إدارتها وإجراءاتها، وذلك لتسهيل واستثمار الإبداع الفردي.(الحرب، ٢٠٠٧)

وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على المبادرة الهندية في مجال تأسيس قطاع وطني، وذلك من خلال إلقاء الضوء على هذه التجربة الرائدة، وأهم سماتها ونقاط القوة والضعف فيها، باعتبارها إحدى أهم المبادرات الوطنية، إن لم تكن المبادرة الأهم على الإطلاق.(المرهاق، ٢٠٠٨، ٤)، إن اعتماد الدول المتقدمة على نموذج الصناعات الصغرى والمتوسطة في المراحل الأولى لنموها الاقتصادي، بل إن المعجزة اليابانية التي تحققت في أعقاب الحرب العالمية الثانية اعتمدت بالدرجة الأولى على الدور المتميز للصناعات الصغرى في بلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي، عن طريق إقامة قاعدة عريضة من الصناعات الصغرى المستقلة أو المغذية للصناعات كبيرة الحجم ومن هذه التجارب ما يلي: (عبده، ٢٠٠٥، ١٥٥)

- **التجربة الإيطالية:**

تعتبر التجربة الإيطالية نموذجاً ناجحاً للتجارب العالمية الناجحة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث اعتمدت على التنمية الداخلية المتأصلة في ثقافة المجتمع الإيطالي وميولة لتأسيس هذا النوع المشروعات وهو ما يقف وراء سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي، وترتكز هذه التجربة على خلق حالة من التكامل بين الشركات والمشروعات بعظها البعض من خلال تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها وتسهيل وتسريع دورة إنجاز الأعمال بها.

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان تركيز الحكومة الايطالية علي دعم المشروعات والصناعات الكبرى، باعتبارها كفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة، ولكن هذه الاستراتيجية تغيرت مع بداية السبعينات عندما أدركت الحكومة الايطالية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية لنمو الاقتصاد الايطالي، ففي نهاية العام ٢٠١٣م، بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الايطالية

٣.٧٠٠.٠٠٠ مشروع. في هذا الصدد أيضا أشارت دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٣ من قبل البنك الدولي بأن الشركات الصغيرة والمتوسطةتمثل٩٩.٩٪ من الشركات الايطالية وتمثل ٨١٪ من القوي العاملة.

أسباب نجاح التجربة الإيطالية في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة (راتول وهيبه،٢٠٠٦ ، ص ١٧٣) :

١. اعتبار المشروعات الصغرى والمتوسطة مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
٢. وجود درجة عالية من التعاون والتنسيق فيما بينها من خلال تقسيم عملية الإنتاج الي عدة مراحل تتولى كل مجموعة من الشركات مرحلة من هذه المراحل.
٣. المرونة والديناميكية في سياسات تطوير وتنمية هذه المشروعات بما يضمن اندماجها في تكتلات اقتصادية أكبر.
٤. تبني الحكومة لقوانين وسياسات حكومية تقدم الدعم والتسهيلات والحوافز لهذه المشروعات وهو ما وفر البيئة الخصبة التي شجعت نمو هذا القطاع ليصبح رافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيطاليا.

وهناك مجموعة من السياسات التي تمارسها الحكومة الايطالية لدعم نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أبرز تلك السياسات ما يلي:

في ٢٠١٥/٣/٢٤، أقر البرلمان الإيطالي القانون رقم (٣)، والمتعلق بميثاق الاستثمار الصادر عن الحكومة الايطالية في يناير ٢٠١٤.يقدم القانون بعض التدابير لتسهيل الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الايطالية، كذلك التركيز علي "الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة"، التي من شأنها أن تستفيد من بعض الحوافز المالية التي تمنحها الحكومة الايطالية.

هذا والجدير بالذكر أن الاقتصاد الإيطالي يعد من الاقتصاديات المتطورة عالمياً وقد برهن أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة يرتكز على وجود شركات ضخمة فالنجاحات التنمية الإيطالية اعتمدت في الأساس على المشروعات الصغيرة التي أصبحت من كبريات الشركات المصدرة عالميا للسلع ذات الجودة العالية وقد بلغ عدد المشروعات الصغيرة في إيطاليا ٧٥٠ ألف مشروع بمتوسطة قدرة استيعابية للعمالة ١٠ أفراد (حفناوي وذكر الله، ٢٠١٣ ، ص ٣٥).

- **التجربة السويسرية:**

فيما يخص التجربة السويسرية في قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة أظهرت البيانات والتقارير أن رأس المال متوسط ومتقارب بين النوعين، وقد لوحظ أن السمه الغالبة على المشروعات الصغرى في سويسرا تستوعب ما بين ١ – ٤ عمال، وكون أن المشروعات الصغيرة لا تملك الاستشاريين المتخصصين تلجأ لمعالجة هذه الإشكالية من

خلال الاستعانة بمستشارين من خارج المشروع، الي جانب تأهيل وتدريب العاملين بها. هدا وتلجأ الحكومة السويسرية بتحفيز قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة على تحسين الظروف البيئية لتوفير البيئة الجاذبة والداعمة الي جانب توفير المساعدات المالية المباشرة، ومن بين السياسات المتبعة في ذلك الدعم والمساندة عند دخول السوق الخارجية، تشجيع الابتكار والتجارب الخلاقة، الإمداد بالبيانات والمعلومات والدعم المالي لهذه المشروعات (صالح والحيالي، ب. ت ، ص٨٦).

ثالثا- بعض تجارب الدول النامية:

- **التجربة الهندية:**

تعتبر السياسة الصناعية الهندية لمعالجة البطالة البرنامج الطموح الذي تبنى دعم وتشجيع قطاع الصناعات الصغرى والمتوسطة لمعالجة ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد وتفشي البطالة بين مكونات المجتمع الهندي، وفي إطار السياسة المرنة للحكومة في هذا الشأن فقد خولة اختصاصات رعاية هذه المشروعات وتنميتها الي الحكومات المحلية للولايات الهندية، فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على تطوير برنامج عام يعنى بدعم تمويل هذه المشروعات وتطوير منتجاتها بما يؤهلها للمنافسة في السوق الإقليمية والدولية.

ووفقاً لـ (سليمة، ٢٠٠٦ ، ص٣٤) فإن أهم السمات التي اتسمت بها التجربة الهندية:

١- تصنيف أو فرز أكثر من ١٢٠٠ خطوة أو درجة إنتاجية لصالح المشروعات الصغرى والمتوسطة دون السماح للشركات الكبرى بتصنيع هذه الوحدات كدعم لهدا القطاع.
٢- تأهيل الأيدي العاملة من خلال مراكز متخصصة لتوفير كوادر عمل لهذه المشروعات.
٣- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغرى تتناقص نسبته عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر في إطار تشجيع هدا النوع من المشروعات.

- **التجربة الماليزية:**

بالرغم من القصر الزمني لعمر التجربة الماليزية في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة، إلا أن هذه التجربة حققت نجاحاً ملحوظاً بين الدول الرائدة في هدا القطاع ضمن برامجها التنموية، وإدراكاً من الحكومة الماليزية لأهمية الدور التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في النهوض بالصناعة الوطنية تبنت سلسلة من الإجراءات والسياسات الداعمة يمكن إيجازها في التالي (حفناوي و ذكر الله، ٢٠١٣ ، ص ٣٢):

١- تأسيس هيئة متخصصة بتنمية هذه المشروعات سنة ١٩٩٦، وذلك لخلق مؤسسات

صغيرة ومتوسطة قادرة على المنافسة، وقد قدمت الحكومة قروضاً ميسرة وبقيم تمويلية عالية الي ما يزيد عن المليون دولار تقريباً، وبمعدلات فائدة متدنية وفترات سداد تتراوح ما بين ١٠ – ١٥ سنة للأصول الثابتة ولـ ٣ سنوات لرأس المال العامل.

٢- قدمت الحكومة الماليزية حزمة من التسهيلات الضريبية والمالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في شكل منح وإعفاءات مالية وضريبية من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن ٥٠% من كلفة المشروع من خلال هيئات متخصصة، بهدف تطوير المنتجات والحصول على شهادات الجودة العالمية.

- **التجربة الكورية الجنوبية:**

في إطار الرعاية والتطوير لقطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل الحكومة الكورية قامت بإعداد خطة طموحة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ترتكز على إنشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذه الصناعات.

هذا وقد رعت الحكومات الكورية الجنوبية المتعاقبة سياسة تنموية تعرض من خلالها نظام حوافز وإعفاءات ضريبية للدفع باتجاه انتشار هدا النوع من المشروعات تمثلت في منح إعفاءات ضريبية لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفائها من ٥٠% من الضرائب للسنتين اللاحقتين الي جانب ذلك هناك بعض مستويات الدخول لا تدخل في الوعاء الضريبي، كما أنشأت الدولة هيئة تطوير الصناعات الصغيرة للقيام ببعض المهام كتوفير المعلومات عن التكنولوجيا الحديثة الوطنية والأجنبية، والإعفاء الجمركي التام أو نسبة ٨٠% عن المعدات والأجهزة المستوردة لمجامع البحوث التكنولوجية الصناعية (حفناوي و ذكر الله، ٢٠١٣ ، ص ٣٤).

- **التجربة المصرية:**

فيما يخص التجربة المصرية، قامت الحكومة في سنة ١٩٩١ بتأسيس هيئة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة كشركة مساهمة عامة، طبقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بمساهمة تسع مصارف مصرية بالإضافة الي شركة تأمين، وهدفة هذه الخطوة الي تشجيع وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجالات الصناعية والخدمية على السواء من خلال تسهيل إجراءات الائتمان المصرفي اللازم لتنفيذ هذه المشروعات، وتغطي الهيئة ما نسبته ٥٠% من قيمة التمويل المطلوب على أن يكون الحد الأدنى لقيمة الضمان للمشروع الواحد ١٠ آلاف جنيه مصري وبصقف قدره ٧٠٠ ألف جنيه، وفي المقابل يمكن للمشروع الحصول على تمويل يتراوح بين ٢٠ ألف الي ١.٤ مليون جنيه وتمتد مدة الضمان الي خمس سنوات قابلة للتمديد (المحروق ومقابله، ٢٠٠٦ ، ص ١٢-١٣).

هذا وقد فاق عدد المشروعات التي مولتها الهيئة وفقاً للبرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغرى حتى سنة ١٩٩٨ (٨٦ ألف مشروع) وبقيمة تمويليه تقدر بحوالي

٤٥٠ مليون دولار أمريكي، وفي خطوة داعمة جديدة من الحكومة المصرية صدر في سنة ١٩٩٩ قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة تابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، ويهدف لرعاية مشاريع الشباب وتأمين فرص عمل لهم وتقديم الخدمات بأسعار رمزيه، ويقدم الصندوق برامج لمراكز تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وبرامج رعاية صناعة الأثاث والتغليف والصناعات الجلدية الي جانب رعاية وتنمية حقوق الامتياز التجاري (سليمة،٢٠٠٦، ص ٣٥).

- **التجربة التونسية:**

سعياً من الحكومة التونسية لتنويع قاعدة الدخل ودعم التنمية الاقتصادية لتونس اهتمت حكوماتها المتعاقبة بدعم وتشجيع قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي سبيل ذلك انشأت الدولة المصرف التونسي للتضامن في سنة ١٩٩٧ كمصرف متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية برأس مال طرحت أسهمه للاكتتاب بنسبة ٤٦% للقطاع الخاص وما نسبته ٥٤% لبعض المؤسسات الحكومية، وقد هدفت الحكومة من ذلك لمعالجة ظاهرة تفشي البطالة والحد من العمالة المهاجرة من أصحاب المبادرات ممن ينقصهم التمويل لمشروعاتهم وخصوصاً أصحاب المهن والحرف والخريجين بهدف دمجهم في النسيج الاقتصادي من خلال دعمهم بالقروض القصيرة والمتوسطة وبشروط ميسرة وبفائدة بسيطة لا تتجاوز ٥% سنوياً وفترات سداد تتراوح من ٦ أشهر وحتى السبع سنوات (حفناوي و ذكرالله، ٢٠١٣ ، ص٣١).

هذا وقد قامت الحكومة التونسية بتأسيس الصندوق الوطني للتشغيل سنة ٢٠٠٠ ليزاول مهمة تدريب وتأهيل الراغبين في إقامة مشروعات خاصة وكذلك الأفراد الباحثين عن العمل، الي جانب تمويل الدورات التدريبية للرفع من مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل في قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة، كما أنشأت الحكومة الصندوق الوطني لضمان الإقراض في سنة ٢٠٠٣ ليتولى مهمة توفير الضمانات للأشخاص الذين يرغبون في تأسيس مشروعاتهم الخاصة وتنقصهم الضمانات للحصول على التمويل المصرفي.

- **التجربة الليبية:** (عبدالقادر، ٢٠٠٩، ١٧)

شهدت ليبيا تغيراً وتحولاً نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمات الدولية، منها منظمة التجارة العالمية، ومنظمات الاتحاد الأوروبي، حيث أصبحت ليبيا وفق هذا المشهد أمام تحديات جديدة تتطلب منها الاهتمام بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، فالإحصائيات المتوفرة عن إسهامات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥، نجد أن مساهمة القطاع النفطي يفوق نسبة ٧٠.٥%،بينما تساهم بقية القطاعات الأخرى بنسبة ٢٩.٥% (من ضمنها الصناعة ١.٤% والتجارة والفنادق ٥.٢١% والخدمات العامة ٨.٤٣%) وبالتالي

فقطاع النفط لا يزال يحتل المرتبة الأولى ضمن الهيكل الاقتصادي الليبي ويعتبر المصدر الأول من مصادر الدخل، كما أن حجم الاستثمارات المخصصة للقطاعات الخدمية أكبر من الحجم المخصص للقطاعات الإنتاجية، وهذا ما توضحه الأهمية النسبية لقطاع الخدمات العامة البالغة ٣٠% حسب قيمة الاستثمارات للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) في حين يمثل قطاع الصناعة أهمية نسبية مقدارها ٧.٥% فقط.

وتعتبر ليبيا حديثة العهد في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة حيث شهدت نمواً ملحوظاً في عدد السكان وبالتالي زيادة العاملين مما بلغ عمرهم ١٥ سنة فما فوق، حيث كان العدد (٩٢٨٦٦٩) فرد عام ٢٠٠١ ليصبح (١٦٣٥٧٨٣) فرداً عام ٢٠٠٦.

آليات تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها في ليبيا:

بدأت الدولة بالتوجه تدريجياً نحو تفعيل دور القطاع الأهلي والتفكير في خصخصة مؤسسات الدولة، وتوفير البنية التحتية المطلوبة لدعم وتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث أصدرت عدداً من القرارات واعتمدت عدداً من آليات العمل ومنها ما يلي:

١. إعطاء الأولوية ضمن الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦) لتنمية من هم في سن العمل وتهيئتهم وإعدادهم للدخول إلى سوق العمل، حيث أدركت الجهة (القوى العاملة) منذ استحداثها أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في استيعاب الباحثين عن العمل وخاصة الشباب والخريجين الجدد وقدر نسبة استيعابها من هذه الشريحة (٨٠%) وجاء ذلك بالدراسة التي قدمت للجنة الشعبية العامة سابقاً بعنوان (رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية) والتي اعتمدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة سابقاً (وزارة العمل) بموجب قرارها رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠٠٧، باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة مشكلة البطالة، وكلفت القطاعات المختلفة بإعداد الإجراءات المترتبة عليها كل في مجال تخصصه، وسعياً من القطاع لتفعيل ما ورد بالدراسة المذكورة بشأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ. شكلت لجنة من الخبراء والمتخصصين في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب قرار الأخ أمين اللجنة الشعبية للقوى العاملة سابقاً رقم ٣٢١ لسنة ٢٠٠٤ وحدد مهام اللجنة في إعداد الدراسة في هذا الشأن، وخلصت اللجنة إلى تحديد مهام القطاعات العامة من ومسؤولياتها من حيث تيسير إجراءات الحصول على قروض، وتخفيض الرسوم والضرائب وإقامة الدورات التدريبية للمبادرين والعاملين بالمشروعات الصغرى، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والمالي والمعلوماتي لها.

ب. صدور قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة سابقاً رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٥ بشان تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الاقتراض لمزاولتها وشملت عدد (٩٧) نشاط إنتاجي

وعدد (٣٨) نشاط خدمي، وعدد (٢٤) نشاط حرفي.

٢. اعتماد برنامج التحول للإنتاج الذي هدف إلى زيادة إسهامات المشروعات الصغرى والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير القروض لها، وخصص له صندوق خاص رصدت له مبالغ ضمن ميزانية التنمية لعام ٢٠٠٢.

٣. استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لتقديم القروض، ودعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وهي المصرف الريفي ومصرف التنمية والمصرف الزراعي.

٤. إصدار قرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء صندوق التشغيل، الذي يهدف إلى الاتفاقيات مع المصارف ومؤسسات التمويل المحلية لتوفير التمويل اللازم لإقراض هذه المشروعات، وتقديم الاستشارة والدعم الفني خاصة عند إعداد دراسات الجدوى، وتسهيل حصول المقترضين على مستلزمات الإنتاج (مواد، معدات) المطلوبة لتلك المشروعات.

٥. صدور قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (٢٥٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الملاكات الوظيفية ومعدلات الأداء الوظيفي في مادته السابعة المزايا المقررة للمشروعات الاقتصادية التي يؤسسها الموظفون الراغبون في التحول للإنتاج على النحو التالي:

- إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم والضرائب لجمركية.
- إعفاء التجهيزات وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة من جميع الضرائب.
- إعفاء المشروع من ضرائب الدخل.
- الإعفاء من ضريبة الإنتاج.

٦. في سنة ٢٠٠١ خصص بالميزانية العامة (٤٠٠) مليون دينار ليبي لتنفيذ برنامج التحول للإنتاج استفاد منه (٢٢٦٤٦) مواطناً، حيث بلغ عدد الأنشطة التي منحت لها القروض عدد (٦٣٢٩) نشاطاً إنتاجياً وعدد (١٤١٩) نشاطاً خدمياً، كما خصص بميزانية التنمية لسنة ٢٠٠٢ مبلغ ١٩٥ مليون دينار للمصارف المتخصصة لإقراض المشروعات.

٧. صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٨٤٥) لسنة ٢٠٠٧ والمتضمن إنشاء البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة والذي يتطلع لتطوير هذه المشروعات وإلى تعزيز برامج التنمية الاقتصادية، من خلال رعايته ومساندته للمشروعات المعنية، والتي آلت تبعيته فيما بعد إلى المركز الوطني للتطوير الاقتصادي وتتلخص أهداف هذا البرنامج في الآتي: (مادي، ٢٠٠٩،١٢)

أ. تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة في مجال التحول للإنتاج.

ب. تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

ج. زيادة دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في إنعاش النمو الاقتصادي.

د. تنمية المواد الطبيعية وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة عالية.
هـ. دعم البحث العلمي وتشجيعه لتحسين القدرة على الابتكار.

وعلى هذا الأساس فقد شرع البرنامج في تنفيذ فكرة حاضنات الأعمال بالبيئة الليبية، حيث تم التعاقد مع دار الخبرة الأردنية في بداية سنة ٢٠٠٩ لإنشاء وتسيير هذه الحاضنات وذلك نظراً لخبرة هذه المؤسسة في هذا المجال وتم افتتاح عدد ٣ حاضنات في كلٍ من طرابلس وبنغازي وسبها.

وفي ضوء ما تم عرضه من تجارب لواقع حال عملية تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة وعند إجراء مقارنة بينها وبين التجربة الليبية نجد أن هناك تشابه في بعض الجوانب واختلاف في البعض الآخر، حيث أن هناك اهتمام وإن كان متفاوت من قبل الدول متمثل بتوفير الدعم وبمختلف أشكاله، وهناك تشابه في طبيعة المشاكل والصعوبات في التجارب العربية التي تؤثر على تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة تتمحور معظمها في التمويل والتسويق، ونسبة مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة إلى الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون ضعيفة في التجربة الليبية مقارنةً بتجارب بعض الدول الأخرى وهناك تشابه بين التجربة الليبية وتجربة الجزائر من حيث الكثافة السكانية (عدد السكان ذو النشاط الاقتصادي من هم بسن العمل) وأن معدلات البطالة مرتفعة في كلا البلدين.

وبعد استعراض بعض تجارب الدول النامية ودور قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم وتطوير اقتصاداتها، يمكننا أن نعرض لمساهمة هذه المشروعات في بعض من اقتصاديات الدول النامية كما هو موضح في الجدول اللاحق.

نماذج لمساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية

الدولـــة	نسبة المساهمة في الاقتصاد
كوريا الجنوبية	• تمثل (٣٨%) من إجمالي الإنتاج الصناعي. • تستوعب (٥٠%) من إجمالي القوى العاملة الصناعية. • انتقلت كوريا الجنوبية من رقم (١٠١) في قائمة الدول المصدرة عام ١٩٦٠مسيحي إلى رقم (١١) في هذه القائمة حالياً.
تونس	• تمثل (٩٣%) من مجموع مؤسسات الإنتاج والخدمات. • تشغيل (٢٥%) من إجمالي عدد النشطين اقتصاديا. • تحقق (٣٠%) من الناتج الوطني الخام. • تحقق (٣٧%) من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
الأردن	• تمثل (٧٠%) من حجم النشاط الاقتصادي. • توفر (٦٠%) من فرص العمل.

***المصدر: سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة، هيئة سوق الأوراق المالية الليبي، ص ٣.**

رابعاً- المشروعات الصغرى الأهمية والتحديات:

١ – الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغرى والمتوسطة:

- ❖ تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة أهم مجالات التوظيف في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد السواء.
- ❖ توفر بيئة المشروعات الصغرى والمتوسطة مناخ خصب لتطوير الأفكار الخلاقة وتحفيز روح الإبداع ورفع كفاءة العاملين بها.
- ❖ تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية وتنويع الصناعات المحلية وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد القومي.
- ❖ ضعف القدرات التمويلية وانخفاض الحجم التراكمي الرأسمالي للعديد من الدول النامية، مما يجعل اللجوء للمشروعات الصغرى والمتوسطة الخيار الأمثل للتنمية الاقتصادية.
- ❖ توفر التوازن الجغرافي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظراً لاتسامها بالمرونة وإمكانية التأسيس في مختلف المناطق والأقاليم والقرى والأرياف والحد من هجرة السكان الي المدن الرئيسية.
- ❖ تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة مصدراً لتزويد الصناعات الكبيرة، الي جانب تنمية الصناعات التقليدية وتسويقها دولياً.
- ❖ الحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي من العملات الحرة من خلال مساهمة هذه المشروعات في الحد من الواردات ودعم الصادرات من المنتجات المحلية.

ويمكن تلخيص الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة مشكلة البطالة كما هو مبين في الجدول اللاحق:

مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وحجم التوظيف في بعض الدول

الدولـــــة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة	%٥٣.٧	%٤٨
ألمانيا	%٦٥.٧	%٣٤.٩
بريطانيا	%٦٧.٢	%٣٠
فرنسا	%٦٩	%٦١.٨
إيطاليا	%٤٩	%٤٠.٥
اليابان	%٧٣.٨	%٢٧.١

المصدر: نوزاد الهيتي، ٢٠٠٦، ص ٤.

خامسا- التحديات والمعوقات التي تواجهها المشروعات الصغرى والمتوسطة:

- ❖ تعبر المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغرى والمتوسطة والمتمثلة في الواردات من السلع الأجنبية ومنتجات الشركات الكبرى من السلع والخدمات المنافسة.
- ❖ ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة توفير الضمانات إذا اقتضت الحاجة للحصول على تمويل من قبل مؤسسات التمويل مقارنة بالشركات الكبرى.
- ❖ ضعف قدرة هذه الصناعات على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وما تقدمه من وفر في الجهد والتكلفة والوقت، فهذه الصناعات وخصوصاً في الدول النامية تهدف لسد احتياجات السوق المحلي من السلع بما يتماشى مع متطلبات دخل الفرد في هذه البلدان.
- ❖ عدم وجود جهات راعية لهذه الصناعات تهتم بشؤونها بسب اتساع رقعة انتشارها الجغرافي وصعوبة ضمها تحث إدارة مركزية موحدة، وهو ما يحرمها من فرصة الحصول على الامتيازات والتسهيلات وفرص الدعم المتاحة أمام المشروعات الكبرى.
- ❖ كما تعتبر النظم الضريبية لبعض الدول وما تفرضه من رسوم وتعريفات ضريبية على هدا النوع من الصناعات ذات تأثير سلبي يحد من قدراتها المالية عائقاً لنموها، وهو ما يزيد من حجم الأعباء ومن تم انخفاض الأرباح.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال استعراض أهم التجارب سواءً العالمية أو العربية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. وجود اهتمام كبير من قبل حكومات بعض الدول العالمية والعربية بموضوع تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة بتوفير الدعم بمختلف أشكاله فقد يؤدي ذلك إلى نتائج ايجابية تساعد في النمو الاقتصادي.
٢. بالرغم من وجود الاهتمام والدعم للمشروعات الصغرى والمتوسطة إلا أنه في بعض الدول وخاصةً العربية لا يزال دون المستوى المأمول.
٣. تلعب المشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً هاماً في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية إذا ما تم تشجيعها ومساعدتها.
٤. تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة من أفضل الحلول للحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتي اعتمدتها معظم دول العالم.
٥. المشروعات الصغرى والمتوسطة لها القدرة على إنتاج سلع وخدمات ومن ثم تشجيع الصادرات وإحلال الواردات.

٦. تساهم بشكل كبير وفاعل في استخدام الموارد والخامات المحلية.
٧. تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة بيئة مناسبة للإبداع والابتكار.

التوصيات:

من خلال عرضنا لتجارب الدول، تم الاستفادة منها في صياغة عدد من التوصيات، التي من الممكن أن تساهم في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمها ما يلي:

١. تأسيس مؤسسات متخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بدون فوائد.
٢. تسهيل الإجراءات الإدارية المعقدة والابتعاد عن البيروقراطية المقيتة.
٣. تأسيس وإنشاء مجمعات صناعية أو مناطق صناعية تكون مزودة بجميع الخدمات التي تحتاجها المشروعات الصغرى والمتوسطة.
٤. إنشاء قاعدة بيانات عن المشروعات الصغرى والمتوسطة في السوق المحلي بحيث يمكن للمستثمر أن يطّلع على المشاريع القائمة والحوافز والإعفاءات المقدمة لها.
٥. نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بحاجة إلي دعم وتشجيع الحكومة، من خلال وضع الخطط والسياسات وسن القوانين المناسبة، ومن أهمها سياسة التمويل، التي تشجع علي اقامة تلك المشاريع، وذلك من أجل الخروج من بعض الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد ومن أهمها مشكلة البطالة..
٦. منح الحوافز المناسبة التي تشجع علي تأسيس المشروعات الجديدة، وتنمية وتطوير المشروعات القائمة، ومن أهم تلك الحوافز الاعفاءات الضريبي.

المراجـــع:

المراجع العربية:-

١- محمد حفناوي وأحمد ذكر الله، صيغ الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية لجامعة بنها، مصر، العدد ٢، أبريل ٢٠١٣.
٢- وليد الحيالي، إدريس محمد صالح، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية الادارة والاقتصاد.
٣- سوق الأوراق المالية الليبي، نظره مستقبلية نحو الاستثمار : سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة، ورقة صادرة عن هيئة السوق، بدون تاريخ .
٤- ثريا على حسن الورفلي ، المشروعات الصغرى والمتوسطة الواقع والطموح ، الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية ، ٢٠٠٦.
٥- محمد راتول ، بن داودية وهيبة ، بعض التجارب في دعم وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة الدروس المستفادة، الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية، ٢٠٠٦.

٦- بيان هاني حرب، المشروعات الصغيرة، المجلة الاقتصادية، العدد ٢٤٧، دمشق ٢٠٠٧م.
٧- رمضان سليمان المرهاق، دراسة لتجارب بعض الدول في مجال دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة، ورشة عمل حول، تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هون الجفرة، ٢٠٠٨م.
٨- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.
٩- رقية سليمة، تجربة بعض الدول في الصناعات الصغرى والمتوسطة ، الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية ، ٢٠٠٦.
١٠- ١٠- ماهر حسن المحروق ، د. أيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها ، ٢٠٠٦.
١١- نوزاد عبدالرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة الجندول في العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد ٣٠، سبتمبر ٢٠٠٦ ١٢- رباب عبد القادر، آليات تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدان شمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة، معهد التخطيط، طرابلس، ٢٠٠٩م.

المراجع الأجنبية:

1. E, Elmansori and L, Arthur (2014), Obstacles to Innovation faced by Small and Medium Enterprises (SMEs) in Libya, International Journal of Innovation and knowledge Management in Middle East & North Africa, Vol.3, No.2.
2. European Investment Bank 2014. Community SMEs in Italy providing a space for freedom and security.
3. A, Brunetti (2014), Italian SMEs set to bypass banks in pilot securitization product, Reuters, 9 July 2014.
4. BeBeez (2015), Moody's welcomes crowd funding for SMEs in Italy as credit positive.
5. A, Brunetti (2014), Italian SMEs set to bypass banks in pilot securitization product, Reuters, 9 July 2014.